

كلمة التحرير

شكراً لهم

في مؤتمر (دور القيادات الدينية بعد الانسحاب الإسرائيلي وتدابيراته) الذي عقده مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في مدينة رام الله، في التاسع والعشرين من آب (أغسطس) الماضي، لمسنا في المركز حرصاً كبيراً على إنجاح هذا المؤتمر. لقد عمل طاقم المركز بجد وجد كبيرين، وتابع كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة على مدى أيام متتالية حتى يُكْتَبَ لهذا المؤتمر النجاح، ويبلغ أهدافه المرجوة. كما وحرص أصحاب السماحة والفضيلة والأساتذة المشاركون على حضور هذا المؤتمر رغم مشاغلهم الكثيرة والكبيرة، والمسافات البعيدة التي تفصل معظمهم عن مدينة رام الله، وتحدي أربعة منهم الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال على مدينة نابلس صباح انعقاد المؤتمر، وتمكنوا في النهاية من الوصول إلى مقر انعقاده.

وإذا كان من واجب المركز تقديم الشكر للمشاركين في المؤتمر على حرصهم البالغ للمشاركة، فإن من واجب المركز أيضاً توجيه الشكر إلى الأطقم الصحفية التي تواجدت على مدار يوم كامل في المؤتمر، وقامت بتغطية فعالياته. كما ومن واجبنا تقديم الشكر للمتطوعات والمتطوعين، لتلك الكوكبة من طالبات وطلاب جامعة بيرزيت المشاركين في العديد من أنشطة المركز على وقفتهم الرائعة طوال يوم المؤتمر، فضلاً عن شكر العاملين والمتطوعين في المركز كافة.

إن المركز لا يدعي أنه بلغ الأهداف المرجوة من عقد هذا المؤتمر بشكل كامل، إلا أنه يعتقد بأن تصديده لطرح هذا الموضوع، ودعوة ذوي الاختصاص والشأن للحديث عنه بقلب مفتوح، انطلاقاً من وجهات النظر المتعددة، يعتبر إنجازاً هاماً في ترجمة مفاهيم التعددية، والرأي والرأي الآخر، طالما أن الهدف الرئيس هو تناول قضية مشتركة، وإن كان من وجهات النظر المتعددة.

إنها تجربة نعتقد بصحة تكرارها، سواء من قبل المركز، أو من قبل غيره.

بالتعاون مع الممثلة الإيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

- ✕ وزارة التربية والتعليم العالي..
تقيّد حرية الرأي والتعبير للعاملين فيها
- ✕ اجتماع في القدس يبحث الإجراءات
الإسرائيلية ضد التعليم في المدينة المقدسة
- ✕ أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التربية
والتعليم خلال انتفاضة الأقصى
- ✕ واقع مهنة التدريس في عالمنا العربي.. إلى
أين؟
- ✕ التقاعد: مشكلات وحلول
- ✕ نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق
الإنسان
- ✕ التعليم الجامعي وأثره في المجتمع
الفلسطيني
- ✕ المعلوماتية مشروع للتبني أم مسابرة
للموضة
- ✕ فوضى تكميلية للطلبة الناجحين في
الثانوية العامة
- ✕ إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق
الإنسان
- ✕ قانون التقاعد الفلسطيني والمعلمون
المتقاعدون

R C H R S

هيئة التحرير

سميح محسن
علياء العسالي
علي خليل حمد
بدوية السامري
زياد عثمان

الأراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

نشرة متخصصة
يصدرها مركز
رام الله لدراسات
حقوق الإنسان
تعنى بالحقوق
التعليمية في
فلسطين

عن تجربة مركز رام الله في تدريب طلبة الجامعات على حقوق الإنسان

R C H R S

اختتم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، نهاية شهر آب (أغسطس) الماضي، مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في الجامعات الفلسطينية، وذلك خلال مؤتمر طلابي نظمه المركز في مدينتي رام الله وغزة، وتوج به هذا المشروع الذي انطلق قبل عام تقريبا. شارك في المؤتمر الذي عقد في مدينة رام الله حوالي خمسين طالبة وطالبا من ثلاث جامعات فلسطينية في الضفة الغربية أجرى المركز تدريبا فيها لثلاث مجموعات من الطلبة، وهي: جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، وجامعة العربية الأمريكية، فيما شارك في مؤتمر غزة عدد مماثل من جامعتين في القطاع.

قبل الانطلاق في تنفيذ هذا المشروع، الذي نُفذ في ثلاث جامعات فلسطينية في الضفة الغربية واثنيتين في قطاع غزة، كما ذكرنا، وضعت الهيئة الإدارية للمركز، والزملاء الإداريون والمشرفون على تنفيذه، والمدرّبون نصب أعينهم عدة غايات وأهداف على المركز أن يتمكن من تحقيقها، أو تحقيق جزء منها. ومن هذه الغايات والأهداف:

- مرحلة اختيار المجموعات وتعريفها بالمشروع: بعد الاتصال بالجهات المعنية في الجامعات التي نُفذ المشروع فيها، عقد منسق المشروع جلستين مع كل مجموعة، تم تعريفها بالمشروع وأهدافه وبرنامجه، ومرآحل تنفيذه.
- مرحلة تنفيذ المشروع: شملت هذه المرحلة تدريب المشاركين على عشرة عناوين تتعلق بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة السليمة والتسامح، بواقع أربع ساعات تدريب لكل عنوان.
- مرحلة دراسة حالات: بعد الانتهاء من مرحلة التدريب، جرى تقسيم كل مجموعة مشاركة إلى مجموعة عمل، اختارت كل مجموعة قضية تتعلق بإحدى الإشكاليات التي يواجهها الطلبة، مثل: المشاكل والحريات الأكاديمية؛ التسامح بين الكتل الطلابية؛ النشاطات اللائمنهجية، القروض والمنح المالية. وأعدت كل مجموعة بحثاً حول كل قضية من هذه القضايا.
- مرحلة نقاش القضايا وتسجيلها في حلقة تلفزيونية: وفي هذه المرحلة استضاف المركز ممثلاً رسمياً من إدارة كل جامعة، وعرض الطلبة نتائج عمل كل مجموعة، وجرت مناقشتها مع ممثل كل جامعة في أجواء اتسمت بالصراحة التامة.
- تنفيذ يوم عمل تطوعي: نفذت كل مجموعة من المجموعات يوم عمل تطوعياً في منطقتها بمشاركة ممثل عن المركز. فعلى سبيل المثال، نفذت مجموعة جامعة بيرزيت يوم عمل تطوعياً في مخيم صيفي أقيم للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدرسة الأمعري الأساسية للبنات.
- عقد مؤتمر عام للمجموعات: توجّ المشروع بعقد مؤتمر عام للمجموعات المشاركة، ونظراً لتعذر عقد هذه المؤتمر لمجموعات الضفة الغربية وقطاع غزة في زمان ومكان واحد، عقدت مجموعات الضفة مؤتمرها في مدينة رام الله، بينما عقدت مجموعات القطاع مؤتمرها في مدينة غزة. وفي هذا المؤتمر استضاف المركز عدداً من الأساتذة الجامعيين والكتاب والباحثين، الذين تناولوا ثلاث قضايا، وهي: المشاكل الأكاديمية والمنح والقروض الجامعية؛ التسامح بين الكتل الطلابية؛ وحرية الرأي والتعبير في الجامعات الفلسطينية، وجرت مناقشة عدد

الافتتاحية

INTRODUCTION

- إيلاء هذا المشروع أهمية خاصة كونه يستهدف مجموعات محددة في الجامعات الخمس، سيتم العمل معها بالتدريب على مدى عشرة شهور، وفق برنامج وخطّة عمل محددين سلفاً، وبالتالي فإن إمكانية البناء التدريجي لمعارفهم وقدراتهم ومهاراتهم متوفرة إلى حد بعيد، بما يُمْكِن من خلق جيل من النشطاء الحقيقيين في قضايا حقوق الإنسان، المسلحين بالمعرفة والأدوات والمهارات، القادرين على الدفاع عن حقوقهم، وعن حقوق الآخرين، سواء في موضوع انتهاك مبدأ الحق في التعليم، أو انتهاك أي مبدأ آخر من مبادئ حقوق الإنسان، وسواء انتهك هذا الحق داخل أسوار الجامعة، أو خارجها في الحياة العامة.
 - توفير بيئة صحية للعمل مع هذه المجموعات، مبنية على علاقة واضحة بينهم وبين المركز، وفق الأهداف المحددة للمشروع، تنسجم بشكل تام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، في مقدمة ذلك الحق في التعليم.
 - خلق وسائل وأساليب التواصل بين المركز وتلك المجموعات، حتى بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع، وذلك بهدف زج هذه المجموعات في قضايا حقوق الإنسان، وحثها على الكفاح في هذا الميدان.
 - السعي لتشكيل شبكة أصدقاء مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، يكون أفراد المجموعات المتدربة عمادها الحقيقي، لتكون هذه الشبكة إحدى وسائل الاتصال مع المجتمع المحلي، وإحدى قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح في هذا المجتمع.
 - توفير أي مساعدة ممكنة من قبل المركز لتلك المجموعات، ومساعدتها على تنظيم نشاطات طلابية تتعلق باختصاص عمل المركز، وتلبية دعواتها في حال نظمت تلك المجموعات أنشطة محددة، وتقديم كل مساعدة ممكنة لها.
 - محاولة تأهيل عدد من المتدربين ليصبحوا مدربين في قضايا حقوق الإنسان، سواء لصالح عمل المركز، أو لصالح عمل غيره من مراكز حقوق الإنسان في البلد.
- نُفذ مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في الجامعات الفلسطينية على عدة مراحل، وكانت تلك المراحل كالتالي:

من القضايا التي تهم الطلبة.

قد يكون من المبكر الحكم على نتائج هذه التجربة، ولكن لا بد من سرد بعض الحقائق التي واكبت عمل المشروع، علها تكون إحدى المؤشرات، بوجهيها الإيجابي أو السلبي، ومنها:

■ في مرحلة الإعداد لاختيار المجموعات المتدربة، تقدم في بعض الجامعات، كالجامعة العربية الأمريكية ضعف العدد المطلوب، وتم اختيار المتدربين في المجموعات كافة من خلال تعبئة نموذج خاص، ودراسته من قبل اللجنة المشرفة على تنفيذ المشروع.

■ منذ اليوم الأول للانتظام المجموعات في أعمال التدريب بدا واضحاً أن العدد الأكبر من المتدربين حرص على المشاركة، وعلى الاستمرار في حضور الجلسات التي خصصت في أيام الخميس لطلبة جامعتي النجاح الوطنية والجامعة العربية الأمريكية، والأحد لطلبة جامعة بيرزيت، وقد جرى التدريب في أيام الجمعة أحياناً، وللمجموعات كافة. وكان بعض الطلبة يؤجلون زيارة أهاليهم أسبوعاً حتى يتمكنوا من المشاركة.

■ في حالات عديدة كان الطلبة المشاركون يقدمون الامتحانات المطلوبة منهم لجامعاتهم، ويلتحقون فوراً في أعمال التدريب.

■ في بداية تنفيذ المشروع بدا التباين واضحاً بين المشاركين على صعيد الإلمام بالمعرفة بمفاهيم حقوق الإنسان، بعض الطلبة كانت لديهم معارف أولية، وبعضهم الآخر لم تكن لديه هذه المعارف. ومع انتهاء مرحلة التدريب، كشفت الحالات التي عملت عليها المجموعات مدى استفادة تلك المجموعات من التدريب. وتجلت ذلك من طريقة عمل المجموعات، منهجية العمل، طبيعة الأسئلة التي حاولت كل مجموعة من المجموعات البحث عن إجابة لها، كشف الانتهاكات التي تعرضوا لها أثناء عملهم، كشف الانتهاكات التي تضمنتها كل حالة، واقتراح أفكار وآليات للعمل على مكافحة الانتهاكات.

• أثناء عمل المجموعات، زار عدد من الطلبة مقر المركز في رام الله للاستفسار عن بعض القضايا، ونذكر أن أحد طلبة الجامعة العربية الأمريكية زار المركز لمساعدته في وضع استبيان حول الحالة التي كانت تدرسها مجموعته.

• انعكس حرص المشاركين في المشروع على خلق حالة من التواصل مع المركز من خلال مئات الاتصالات الهاتفية التي كنا نتلقاها من الطلبة المشاركين للاستفسار عن بعض القضايا، أو مواعيد جلسات التدريب، وبخاصة في أوقات الانقطاع التي كانت ترافق مواعيد الامتحانات، أو حتى لمساعدتهم في معرفة أرقام هواتف بعضهم، أو من خلال عشرات الزيارات الشخصية من قبلهم لمقر المركز في حال زيارة أحدهم لمدينة رام الله.

■ نظراً لتوزع المشاركين في المشروع على كليات وسنوات دراسية مختلفة في الجامعة الواحدة، استطاع المشروع أن يخلق علاقة بين الطلبة المشاركين، نعتقد أنها سوف تستمر في المستقبل.

■ لمست إدارة المركز والعاملون فيه، وبخاصة الزملاء الذين شاركوا في أعمال إدارة المشروع وتنفيذه مدى الاحترام الذي يكنه المشاركون لهم، وكانت هذه مسألة في غاية الأهمية لنا، إذ

عكست حالة إنسانية جميلة، وأكدت لنا أن العلاقة بيننا وبين الطلبة المشاركين في المشروع لم تنته، ولن تنتهي بانتهاء هذا المشروع، وبهذا يكون المركز قد حقق واحداً من أهم أهدافه. وقد تُرجمت هذه العلاقة في أبهى صورها خلال مؤتمر (دور القيادات الدينية بعد الانسحاب الإسرائيلي وتداعياته) حيث شارك عدد من مجموعة جامعة بيرزيت بشكل فاعل ورائع في مساعدة طاقم المركز على إنجاز المسائل اللوجستية في ذلك اليوم.

■ خلال النشاطات التي دُعِيَ إليها ممثلون رسميون عن الجامعات التي ينتمي الطلبة المشاركون في المشروع إليها، فوجئ ممثلو هذه الجامعات بقدررة الطلبة على نقاش قضاياهم ومشاكلهم، ومحاكمة الانتهاكات التي يتعرض لها حقهم بالتعليم في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

■ أوصت المجموعة التي عملت على دراسة حالة التسامح بين الكتل الطلابية في الجامعة العربية الأمريكية بإنشاء تجمع طلابي داخل الجامعة يحمل اسم (نادي التسامح) يكون هدفه نشر مفاهيم التسامح بين الطلبة وكتلهم، والتعريف بثقافة حقوق الإنسان، من أجل العمل على مكافحة (ثقافة التعصب) و(ثقافة العنف) وبخاصة أثناء انتخابات مجالس الطلبة.

■ بالتزامن مع تنفيذ هذا المشروع، نفذ المركز برنامجاً لتدريب مدربين، واختار المركز مجموعة من بين المشاركين في مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في الجامعات الفلسطينية للمشاركة في هذا البرنامج. وقد تم اختيار أربعة من المشاركين في المشروع من بين خمسة أشخاص جرى اختيارهم للقيام بإعداد مادة تدريبية، والتدريب عليها على مجموعات جديدة، وكانت النتائج التي حققها المدربون جيدة إلى حد بعيد.

■ من الطبيعي أن يكون هناك تفاوت في قدرات الطلبة أثناء نقاش موضوعات التدريب، إما بسبب الفوارق الثقافية بين طالب وآخر، أو بسبب طبيعة تكوين طالب وآخر، أو اختلاف عمق تجربة طالب عن تجربة آخر، ولكن المدربين كانوا يحاولون زج كافة المشاركين في أعمال النقاش، دون أن يسبب ذلك إحراج لأحد.

إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان لا يدعي بأنه حقق الأهداف التي وضعها نصب عينيه قبل الشروع في تنفيذ هذا المشروع بشكل كامل، إلا أنه خلص إلى نتيجة هامة، ألا وهي تكثيف الجهد والطاقت للعمل مع مجموعات محددة، وفق برامج تدريب طويلة الأمد، عل هذا التوجه يعطي ثماره بطريقة أفضل من العمل على مجموعات لمدد قصيرة الأجل. كما أن المركز يؤكد على أنه لولا تعاون الجهات المختصة في الجامعات الفلسطينية، ولولا الجدية التي اتسم بها العدد الأكبر من الطلبة المشاركين في المشروع، لما حقق المشروع بعض أهدافه التي تمت الإشارة إليها فيما سبق.

إننا نقصد وضع هذه التجربة، وبتجرد، بما عليها أولاً، وبما لها ثانياً، بين يدي القراء.

هيئة التحرير

حرية الرأي والتعبير في الجامعات الفلسطينية

حسن عبد الله

قطاع غزة، لتتواصل وتتعدد وتتوسع التجربة فيما بعد.

لقد حمل تأسيس هذه الجامعات بعدين، الأول: وطني؛ حيث تم التعامل مع هذه الجامعات في إطار الرد على سياسة القمع والتنكيل والتجهيل وكم الأفواه التي انتهجها الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبروز توجهات إيجاد بنية مؤسساتية فلسطينية تكون قادرة على بلورة الهوية الوطنية والذود عنها من الطمس والتبديد. وفي هذا السياق نستطيع أن نتفهم النضال النقابي الذي خاضته الحركة الطلابية في جامعة بيت لحم، والذي توج بإضراب مفتوح في شهر ٤ من العام ١٩٧٩ وامتد أربعين يوماً، تحت عنوان تعريب الجامعة، والمطالبة بتشكيل مجلس أمناء فلسطيني، إضافة إلى تدريس مساق القضية الفلسطينية. والثاني: أكاديمي؛ بعد أن تنبه الفلسطينيون إلى أهمية التعليم، وتخريج كفاءات علمية وعملية متخصصة، تضطلع بدور مهم في تطوير المجتمع وتنميته ورفع مستواه الثقافي والمهني. والحقيقة إنه لا يمكن فصل البعدين عن بعضهما البعض، لأنهما يجسدان تكاملاً بين الوطني والأكاديمي.

اتجاهان متنافسان

برز مع تأسيس الجامعات اتجاهان في الأوساط الإدارية والتدريسية، الأول استمد قوته من منظمة التحرير بفصائلها واتجاهاتها، وربط أيضاً جديلاً ما بين الوطني والأكاديمي في مرحلة التحرر الوطني؛ والثاني تقليدي في رؤياه، محافظ في تفكيره، مشدود لتقليد ومحاكاة السياسات التعليمية في دول عربية مجاورة. والعلاقة بين هذين الاتجاهين اتسمت بالتناقض في الرؤى والتوجهات، لكن الغلبة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كانت لاتجاه منظمة التحرير، نظراً للقوة المادية والمعنوية للمنظمة وتعاضد الائتلاف الجماهيري حولها، خصوصاً في الانتفاضة الأولى.

الكتل الطلابية .. تجسيد للتعددية

برزت الكتل الطلابية في الجامعات المحلية في النصف الثاني من السبعينيات، وتم خوض أول انتخابات طلابية على أساس كتل بمسميات وبرامج في جامعتي بيت لحم وبيروت في العام ١٩٧٨، ومن ثم برزت الكتل الطلابية في جامعتي النجاح والخليل وبقية الجامعات الفلسطينية.

- ماذا أعطى تبلور هذه الكتل الحياة في الجامعات الفلسطينية؟
- هناك الكثير الكثير مما قدمته الكتل الطلابية في الجامعات، ونكتفي في هذه العجالة بإبراز الجوانب الأكثر أهمية:
 - رسخت الكتل التعددية السياسية والفكرية وأوجدت تنافساً برامجياً.
 - تسابقت الكتل في تقديم الخدمات للطلبة بغية الاستقطاب والحصول على التأييد، وبالتالي كسب الأصوات الانتخابية.
 - تنافست الكتل في تنظيم المهرجانات واللقاءات السياسية والثقافية، وفي إقامة معارض الكتب، وفي المشاركة في الأعمال التطوعية في الجامعات وخارجها.
 - تحولت ساحات الجامعات المحلية إلى منابر للتناظر بين الكتل، حيث سعت كل كتلة لأن تبرز نظرياً وعملياً، إنها الأفضل.
 - من خلال النضالات النقابية المطالبة، وسعت الكتل من هامش

حينما نتناول قضية حرية التعبير في الجامعات الفلسطينية، من المناسب تركيز القضية في مستويين، الأول: الطلابي؛ الكتل، التجمعات، الاتجاهات التي تتشكل منها الحركة الطلابية في هذه الجامعة أو تلك. والثاني: التعليمي والإداري؛ بما يتضمنه من منهاج، علاقة الأستاذ بالمعلم، وعلاقة الإدارة بالمعلم والطلاب.

لكن، قبل البدء في تحليل عناصر كل من هذين المستويين يجدر بنا أن نضع الجامعة الفلسطينية بكل مكوناتها ومركباتها، في سياقها الاجتماعي والتربوي والأكاديمي في المجتمع الفلسطيني. ومن الطبيعي أن لا نفضل الطالب والأستاذ عن البيئة التربوية، ابتداءً بالطفولة، ومروراً بالتعليم الإعدادي والثانوي، وصولاً إلى الجامعة. إذ أن الطفل يجد نفسه في أسرة الكلمة الأولى فيها للأب أو الأخ الأكبر أو الجد، حيث أن النظام الأبوي يعمل على وضع اللبنات الأولى في ذهن الطفل، كما يؤكد الدكتور هشام شرابي، ثم عندما ينتقل إلى الروضة والمدرسة، فإنه لا يختار أي شيء مما يقوم به من لعب ومنهاج وغير ذلك. وحين يلتحق الطالب بالجامعة، يكون قد حمل معه بدايات تبلور الأسئلة الصعبة، حول الكثير من القضايا الاجتماعية والأخلاقية والإيمانية.

ولإنصاف المجتمع الفلسطيني، فإنه من المحض، القول أن هذا المجتمع نسخة كربونية عن المجتمعات العربية الأخرى، بمعنى إن النظام الأبوي في مجتمعنا ليس مطلقاً وشاملاً وعماماً، فهو أقل حدة وملمسوية من الكثير من المجتمعات العربية، في حين أن أسراً كثيرة قد تخلصت منه بشكل كلي أو جزئي، لكن لا نستطيع القول في المقابل إن النظام الأبوي غير موجود في مجتمعنا، فهو موجود في مستويات معينة، وغير موجود في مستويات أخرى. موجود لدى فئات وشرائح اجتماعية محددة، وغير موجود لدى فئات وشرائح أخرى، حيث يتحكم في ذلك المستوى الثقافي للأسرة؛ المستوى الاقتصادي، أي طبيعة مشاركة أفراد الأسرة في العملية الإنتاجية وبالتالي في الإسهام في توفير الدخل للأسرة؛ انفتاح هذه الأسرة أو انغلاقها على الحياة وتفاعلاتها، من حيث الحراك الاجتماعي والاقتصادي والفكري فلسطينياً وعربياً وعالمياً.

وإذا كان من السلبيات العامة للتربية في المجتمع الفلسطيني تركيز السلطة بشكل كبير في يد الأب، الذي يحاول قولبة مفاهيم الطفل وفق مفاهيمه وتوجهاته؛ واللجوء إلى التلقين والزجر والإكراه في التعلم وفي بلورة المفاهيم في الأسرة والروضة والمدرسة والمجتمع بشكل عام. نجد في المقابل عوامل إيجابية يجب النظر إليها كونها قد عملت على إحداث ثغرات مهمة في جدار النظام الأبوي، كالتعددية التي بات يعيشها المجتمع الفلسطيني بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة بما حملته من انفتاح ثقافي وفكري، وروح التحدي. فالاعتداء الاحتلالي على حرية الفكر والتعبير، جعل ذلك مطلباً نضالياً حاضراً باستمرار لدى الفلسطينيين.

الجامعات الفلسطينية .. بين الرسالة الوطنية والأكاديمية

شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، البداية الفعلية لتأسيس الجامعات المحلية، حيث تم تحويل كلية بيرزيت إلى جامعة، وافتتاح جامعة بيت لحم في العام ٧٣، فيما افتتحت جامعة النجاح في العام ٧٧، ومن ثم جامعة الخليل، وجامعات

الحرية في الجامعات، وأصبح التعبير عن الرأي قضية مكتسبة ومسلماً بها من قبل إدارات الجامعات، لكن هذا لم يمنع بروز محاولات كثيرة من قبل بعض إدارات الجامعات لوضع سقف محدد لحرية التعبير.

● العملية الانتخابية وتداول المسؤولية في مجالس الطلبة، مثلت سلوكاً ديمقراطياً متقدماً، ولو أخذنا مجلس طلبة جامعة بيت لحم على سبيل المثال حتى العام ٧٨ كان الاتجاه الأقوى للحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي أواخر السبعينيات دخلت الجبهة الديمقراطية بقوة إلى مجلس الطلبة، لكن الجبهة الشعبية استمرت بعد ذلك تحظى بالتمثيل الأكبر في المجلس منذ العام ٧٩ وحتى أوائل التسعينات، قبل أن تدخل حركة فتح بقوة إلى الساحة الانتخابية وتصبح صاحبة الحصة الأكبر في المجلس.

العصبوية .. الجانب السلبي من الصورة

لعل من أخطر ما شهدته التجربة السياسية والنقابية الفلسطينية في الجامعات، أن كل كتلة أصبحت تنظر لنفسها إنها هي الحقيقة، وهي الكمال، وغيرها إصلاحية أو مشكوك في جذريته وعمق انتمائه. ولم تتوقف الأمور عند الاعتقاد فقط، وإنما أصبحت بعض الكتل تسعى للاستئثار والتفرد، فتفجرت صدامات ما بين الكتل الطلابية في بداية الثمانينيات في جامعة بيرزيت، وأخرى في جامعة بيت لحم، إضافة إلى احتكاكات حدثت في الثمانينيات والتسعينيات بين اتجاهات يسارية واتجاهات طلابية دينية في جامعات ومعاهد قطاع غزة. والعصبوية التي عانت منها الحركة الطلابية هي امتداد أو انعكاس للعصبوية الفصائلية، التي جعلت كل فصيل يضخم إمكاناته ويعظم أفكاره وتوجهاته ويقزم الآخرين ويقلل من شأن ما يطرحون ويمارسون. أما مجالات حرية التعبير فقد تحورت في النقاشات بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة والأساتذة، وفي المجالات والمنابر الإعلامية الدورية، وكذلك المناظرات والمؤتمرات الطلابية، وفي المقالات التي كان يكتبها وينشرها ممثلو الحركة الطلابية في الصحف والمجلات المحلية.

الهيئات التدريسية والإدارية

إذا كانت الحركة الوطنية قد دخلت إلى الجامعات من خلال الطلبة، وهذا أمر طبيعي، فإنها أيضاً دخلتها من خلال بعض الأساتذة المحاضرين والإداريين، الذين انتموا إلى فصائل العمل الوطني، لكن كما أسلفنا في موقع آخر فإن اتجاهها تقليدياً من الأساتذة والإداريين ظل موجوداً وما زال في هذه الجامعات.

أسهم تبلور نقابات عمالية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية في خلق مناخات نقابية وسياسية، لم تعمل في حلقة مفرغة، بل إنها أثرت وتأثرت في الحركة الطلابية ببعديها الوطني والنقابي. وعملت مجالس الطلبة على خلق حالة من الحوار بين الطلبة والهيئات التدريسية والإدارية. لكن الأمور لم تسر في كل الأحوال بسلاسة ويسر، إذ أن مجالس الطلبة اضطرت لخوض إضرابات نقابية، ضد رفع الأقساط، وضد التدخل في شؤون المجالس الطلابية من قبل الإدارات. كما أن بعض المطالب ركزت على أهمية إقرار مساقات لها علاقة بالقضية الفلسطينية، حيث أن المعضلة الكبرى في الجامعات قديماً وحديثاً، تتمثل في فرض المناهج على الطلبة، وأحياناً لم تواكب المناهج متطلبات الحياة وتطوراتها.

اعتمدت حرية التعبير والنقاش بين الطالب وأستاذه على الأرضية الفكرية للأساتذ والطالب على حد سواء، ومقدار تمثل كل منهما بالمبادئ والأصول الديمقراطية وتقبل رأي الآخر، وما ينطبق على الأستاذ والطالب، نستطيع أن نسحب على الحركة

الطلابية في هذه الجامعة أو تلك مع الإدارة. بمعنى كيف ينظر الطلبة لحرية الرأي والتعبير في الجامعات، وكيف تنظر الإدارة لما هو مسموح وغير مسموح به للطلاب. لذا فإن الطلبة لديهم تصنيفاتهم للإدارة، كأن يقال إدارة جامعة (س) ليبرالية، وإدارة جامعة (ص) تفرض الأمور فرضاً على الطلبة دون الأخذ بما لديهم من آراء ومعطيات. لذلك لا نستطيع إنكار مستوى الحوار والانفتاح الحاصل في جامعاتنا بين الأستاذ والطالب، وبين الطالب والأستاذ مع الإدارة، حيث أن الشوط النقابي والسياسي الذي قطعتة الحركة الطلابية أسس على الأقل الحد الأدنى من أشكال الحوار والتفاعل وتبادل الآراء.

حرية التعبير ما بين اليوم والامس

اختلفت طبيعة الكتل الطلابية في الجامعات، وأصبحت الحركة الإسلامية ذات ثقل واضح في هذه الجامعات، بينما تراجع ثقل اليسار، إضافة إلى أن الشبيبة الطلابية شهدت تراجعاً طفيفاً في بعض المواقع، في حين حافظت على مجموعها في مواقع أخرى. وعندما نريد تشخيص وتحليل واقع الطلاب في الجامعات، لا نستطيع أن نعزل ذلك عن التراجع في أداء فصائل العمل الوطني وفي بنائها التنظيمية، إضافة إلى الفرق الشاسع بين الطرح النظري والممارسة العملية.

معلوم أن الساحة الفلسطينية تعيش أزمة سياسية وفكرية وثقافية ونقابية، وهذه الأزمة انعكاساتها على الحركة الطلابية في الجامعات، التي كان لها دور في مرحلة من المراحل وما زال هذا الدور قائماً رغم تراجعها في رفق الحركة الوطنية بالكوادرات والأعضاء والقيادات. وتشهد الحركة الطلابية اليوم تراجعاً على المستويات التنظيمية والنقابية المطلوبة والثقافية والفكرية، الأمر الذي له انعكاساته على العلاقة بين الكتل الطلابية التي هي في تراجع مستمر وعلى توسيع هامش حرية الفكر والتعبير، لأن توسيع هذا الهامش يتطلب حركة طلابية منظمة وقادرة على خوض النضالات النقابية، من أجل تحقيق مطالبها، وفي مقدمة ذلك ترسيخ وتطوير حرية الرأي والتعبير كمطلب وممارسه.

من هنا فإن تجربة الحركة الطلابية بحاجة إلى إعادة دراسة من جميع جوانبها، لأن فيها من الغنى والعمق والاستمرارية ما يستحق البحث والتوثيق، حيث إن ما حققته الحركة في مسيرتها الأكاديمية والنقابية يتطلب المراكمة عليه، سواء تعلق الأمر بحرية الرأي والتعبير أو غيره. كما إن المبادرة إلى عقد ورشات عمل في المؤسسات التعليمية وخارجها حول الموضوع المطروح بمشاركة طلبة وأساتذة وإداريين، من شأن ذلك أن يسهم في خلق أجواء الحوار الديمقراطي بأسلوب علمي، بعيداً عن منطق الطالب والأستاذ، أو الطالب والإداري، هذا المنطق الذي يضع الحواجز ويبعد المسافات.

إن الحوار يجب أن يستند إلى مسيرة التجربة التي قطعتها الجامعات الأكاديمية والاجتماعية والثقافية، فالجامعة ليست طالباً وليست أستاذاً، وليست إدارياً فحسب، إنها مكونة من هذه العناصر البشرية المهمة، التي في غياب أحد العناصر لا تكون جامعة. لذلك فإن تقبل رأي الآخر والاستماع إليه واحترامه والتعامل معه، يطور العلاقة بين العناصر الثلاثة في إطار تكاملي، حيث من شأن ذلك أن يشكل مدخلاً للمشاركة في إقرار مناهج ومساقات تستجيب لاحتياجات الطالب، وتأخذ بعين الاعتبار توجهات الأستاذ، وتضع مستوى مناسباً للجامعة يراعي أهداف الإداري، لتتناغم العملية، في إطار يغني التجربة ويعمقها، ويفيد المجتمع بأسره، ليس بالخريجين الأكاديميين فقط وإنما بأناس يؤمنون بحرية التعبير ويتوقون لتعميم تجربة الجامعة على المجتمع بأسره.

الواسطة والمحسوبية في المنح الدراسية

طلال أبو ركة

المنح والبعثات المحلية فهي على النحو التالي:

- ١- منح السيد الرئيس للطلبة الأوائل في الثانوية العامة، وهي منحة كاملة تغطي الرسوم الدراسية ومصروفًا شهريًا، وتخصص للعشرة الأوائل في الثانوية العامة في كل عام، وكذلك العشرة الأوائل في كل محافظة، ويبلغ عدد الدارسين من خلال هذه المنحة ٣٢٥ طالبًا وطالبة. وهذا بخلاف المساعدات المالية المباشرة التي يقدمها الرئيس لأبناء شخصيات متنفذة والمساعدات المالية لعدد من طلبة الجامعات التي تقدم من خلال الشخصيات المتنفذة.
- ٢- منح الوزارة من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وهي منح معفاة من الرسوم تقدمها الجامعات والكليات الفلسطينية، ويبلغ عدد المنتحقين في هذه المنح ٥٨٤ طالبًا وطالبة.
- ٣- منح المؤسسات الأخرى، وهي عبارة عن مقاعد مقدمة من مؤسسات وطنية، ويبلغ عددها ١٧٤ منحة.

أما القروض الطلابية، فقد بلغ مجموع المبالغ المقدمة للطلبة في الجامعات والكليات الفلسطينية في العام ٢٠٠٢ كقروض للطلاب ٩ ملايين و٩٨٠ ألف دولار مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، وكمساعداً طلابية. أقساط، تم تقديم ١٢ مليون و٩٧٢ ألف دولار، مقدمة من اللجنة السعودية، وبلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات والقروض ٤٥٠٩٩ طالباً وطالبة.

وتعتمد وزارة التربية والتعليم العالي عدداً من المعايير المعلنة لاختيار المرشحين للمنح الدراسية وهي: مبدأ المنافسة الحرة والإعلان عن المنح الدراسية في الصحف ووسائل الإعلام، والتوزيع الجغرافي بين محافظات الشمال والجنوب، والمعدل في الثانوية العامة، والتقدير العام في الدراسات العليا، والتنوع في التخصصات، وأولويات المؤسسات العامة والخاصة ومكان العمل. كما تضع بعض الدول المقدمة للمنح عدداً من الشروط التي ينبغي توافرها في المرشحين لنيل هذه المنح، مثل المعرفة الجيدة بلغة البلد المقدم للمنحة، وأن يكون المرشح قد حصل على معدل جيد في الشهادة السابقة، وحصول المتقدم على توصية من ثلاثة أساتذة في الجامعات... الخ. وأحياناً تطلب الجهة/الدولة المانحة من وزارة التربية والتعليم العالي تعميم المنح على الوزارات، ولا تشترط الإعلان عنها في الصحف، وهناك دول تشترط تعميمها على الجامعات فقط. وهناك مؤسسات داخلية وخارجية غير حكومية تقدم منحاً دراسية في الجامعات الفلسطينية للدراسة الجامعية (بكالوريوس) وتقوم بالإعلان عن هذه المنح وشروط الالتحاق بها في الصحف.

أبرز مظاهر الواسطة والمحسوبية في توزيع المنح التعليمية

أما بخصوص مظاهر الواسطة والمحسوبية في توزيع المنح التعليمية فلا توجد إشكالية كبيرة في معظم المنح والبعثات التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم خاصة بعد اعتماد معيار الإعلان في الصحف عن هذه المنح، باستثناء بعض الحالات التي يمكن للواسطة التدخل فيها، خاصة في مرحلة محددة وهي في حال استكشاف أحد المرشحين الذين حصلوا على المنح. ففي معظم الأحيان لا يعاد الإعلان في الصحف عنها كما لا يجري إشغالها من المرشح الذي يلي وإنما يجري إشغال هذه المقاعد بوسائل تدخل فيها الواسطة والمحسوبية والمعارف الشخصية. كما إنه، وبالرغم من شفافية السياسة التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم والمتمثلة بنشر إعلانات عن المنح والشروط المطلوبة للحصول عليها إلا أنها تحتوي على بعض جوانب الخلل، فمن غير الواضح الآليات التي يتم بموجبها المتابعة

تبدأ مع بداية العام الدراسي الجديد في الجامعات المعانة القاسية التي يعيشها الطلبة وأسرههم في البحث عن منحة دراسية هنا، أو إعفاء من الأقساط هناك. وما بين أمل وترقب وخوف تتحكم في مستقبل هذا الشاب أو تلك الفتاة، تنظر الأسرة الفلسطينية بعين الشك وعدم الثقة في أداء المؤسسة التعليمية المستولة عن المنح الدراسية.

سيتناول هذا المقال مظاهر الواسطة والمحسوبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الصعيد الرسمي والأهلي في مجال توزيع المنح التعليمية، والإشكاليات التي تنطوي عليها في حال وجدت وأسبابها، والنتائج المترتبة على ذلك، والوسائل الكفيلة بالحد منها عبر الآليات المتاحة، والمقترحة.

التشريعات والقوانين المنظمة لعملية توزيع المنح التعليمية

تتعدد التشريعات المنظمة لقطاع التربية والتعليم في المناطق الفلسطينية وتلك المتعلقة بتنظيم عملية توزيع وإدارة المنح التعليمية، ومن أبرز هذه التشريعات القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي. أكدت المادة رقم ٥ فقرة ١٣ من هذا القانون على أن من مهام ومسؤوليات وزارة التربية والتعليم العالي وضع السياسة العامة للبعثات والمنح والمساعدات الدراسية ومتابعة شؤونها داخل الوطن وخارجه، ووضع الأنظمة والتعليمات لتنفيذ هذه السياسات. وحدد نظام البعثات العلمية القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر بموجب قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ الذي ما زال في معظم موادّه يطبق في الأراضي الفلسطينية في كل ما يتعلق بالبعثات والمنح التعليمية، سواء من حيث الجهة المشرفة المتمثلة باللجان المختصة والشروط الواجب توفرها في المرشح للبعثة، والإجراءات الخاصة بالإعلان عنها والامتحانات التنافسية والمسابقات التي تعقد بين المتنافسين. وتشكل بموجب القرار الرئاسي رقم ١٧ لسنة ١٩٩٥ للجنة الفلسطينية للبعثات والمنح الدراسية.

كما صدر نظام صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بموجب قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي الذي يهدف إلى إنشاء صندوق إقراض لطلبة التعليم العالي يهدف إلى تقديم القروض الحسنة لطلبة التعليم العالي غير القادرين مادياً على دفع رسومهم التعليمية.

ومن جهة أخرى تتعدد الجهات التي تتولى إدارة المنح التعليمية سواء في إطار السلطة الوطنية، أو في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فهناك مديرية المنح التعليمية في وزارة التربية والتعليم، وهناك اللجنة الفلسطينية العليا للمنح الدراسية التي تشرف على إدارة المنح للطلبة الفلسطينيين في داخل الوطن وفي الشتات. كما يتولى مكتب رئيس السلطة الوطنية، وبشكل مستقل عن وزارة التربية والتعليم العالي واللجنة الفلسطينية العليا للمنح التعليمية، إدارة بعض المنح، كذلك تعد إدارات الجامعات مشرفاً رئيساً ومصدراً مهماً للمنح الدراسية التي تقدم لها من خلال مؤسسات تعليمية خارجية أو من الجهات المانحة، أو تقدمها هي إلى وزارة التربية والتعليم العالي. ويتم التصرف في بعض المنح من خلال السفارات والممثلات الفلسطينية في الخارج مباشرة بدل تحويلها إلى اللجنة الفلسطينية العليا للمنح. وأخيراً تقدم العديد من المنح من خلال المنظمات الأهلية الوطنية والدولية ومن خلال بعض المدارس الخاصة وبعض الصناديق الخاصة بدعم الطلبة التابعة للمؤسسات الخاصة.

لكيفية اختيار المرشحين حيث لا يتم نشر أسماء الحاصلين على المنح، ولا تتوفر لمن تم رفضهم فرصة الاستئناف والطعن في قرارات اللجان التي تقوم بالبت في الطلبات واختيار المرشحين، الأمر الذي يترك مجالاً للواسطة والمحسوبية على هذا الصعيد.

كما يؤدي ضغط الطلب على بعض المنح مثل منح الطب، والتي هي قليلة العدد أصلاً، إلى تنافس شديد عليها، وهو ما يدفع إلى الشعور بوجود مظاهر للواسطة والمحسوبية بين المتقدمين لهذه المنح وذويهم، خاصة وأن معظم المتقدمين لهذه المنح هم من أصحاب المعدلات العالية. أما المنح الدراسية التي تقدم من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تقدر بنحو ٥٠٪ من مجمل المنح التي تقدم للجنة الفلسطينية العليا للمنح التعليمية فلا يتم الإعلان عنها أو عن شروطها أو كيفية تقديم الطلبات لها، أو أسماء المنتفعين منها، ومن ثم فإن أسس العدالة والشفافية تصبح غير مؤكدة في إدارة هذه المنح وتوزيعها.

وبالرغم من المبرر الذي يسوقه بعض العاملين في الإشراف على هذه المنح، وهو أنها مخصصة للفلسطينيين المقيمين خارج الوطن، إلا أن الدلائل تشير أن الواسطة والمحسوبية تشكل مظهراً لا يمكن تجاهله في توزيعها على أشخاص من الداخل إضافة إلى الخارج. وتبرز مظاهر الواسطة والمحسوبية بشكل واضح في إدارة المنح التي يتم توزيعها مباشرة من قبل السفارات والممثلات الفلسطينية في الخارج، والتي لا يتم إبلاغ اللجنة الفلسطينية العليا للمنح التعليمية عنها، فالواسطة والمحسوبية والمحابة هي المعايير الأساسية في هذه الحالة.

ويؤدي تقسيم المنح الدراسية بين عدة جهات إلى نتائج سلبية، ويوفر بيئة مناسبة لتفشي ظاهري الواسطة والمحسوبية في توزيع المنح. ففضية تقاسم المنح بين الوزارة ومنظمة التحرير بصورة أساسية لا يلزم الطرفين استخدام أو اتباع نفس المعايير في توزيع المنح مما يؤدي إلى تمييز بين الطلبة الفلسطينيين.

أما بخصوص المنح الخارجية عن طريق الجامعات، فالقرار هنا يعود لإدارتها التي ترسل بدورها أسماء الطلبة المرشحين لنيل المنح وذلك بناء على طلب من وزارة التربية والتعليم العالي بعد القيام بالإعلان عنها. وتعمل الجامعات بموجب إجراءات ونظم اختيار داخلية وغير معلنة في معظم الأحيان، ولا تتوفر للمرشحين آلية استئناف على قراراتها، كما لا تقوم بنشر أسماء الطلبة الذين تم اختيارهم ليتم مقارنتهم بالذين تم رفضهم، مما يعني عدم ضمان مبدأ الشفافية في اختيار المرشحين للمنح.

وتبرز مظاهر الواسطة والمحسوبية بوضوح في القروض المقدمة للطلبة والتي تتولى إدارتها الجامعات الإشراف عليها، فعلى الرغم من وجود بعض المعايير لمنح القروض للطلبة المحتاجين إلا أن الرقابة على مدى الالتزام بهذه المعايير غير متوفرة، وهذه العملية عرضة للتدخل من جهات متعددة على أسس المعرفة والمحابة والولاء السياسي. يضاف إلى ما تقدم المساعدات المالية التي تمنح لبعض الطلبة من خلال القوائم المعدة من قبل الشخصيات المنتفذة والتي تقدم من قبل مكتب الرئيس.

أسباب تفشي مظاهر الواسطة والمحسوبية في المنح التعليمية

يمكن تحديد أهم أسباب بروز الواسطة والمحسوبية في المنح التعليمية بما يلي:

١. تعدد الجهات التي تتولى إدارة المنح التعليمية بين وزارة التربية والتعليم واللجنة الوطنية العليا للمنح التعليمية، ومكتب الرئيس والممثلات والسفارات الفلسطينية في الخارج والجامعات إضافة إلى الهيئات الأهلية والخاصة، الأمر الذي يفتح المجال أمام المحسوبيات

والمعارف الشخصية والمحابة للتدخل في توزيع المنح. ٢. عدم وضوح المعايير والأسس التي يتم بموجبها توزيع نصف المنح التعليمية، وهي تلك التي تتصرف فيها اللجنة الوطنية العليا للمنح التعليمية والممثلات الفلسطينية في الخارج ومكتب الرئيس، والتي من المفترض أن تخصص في مجملها للفلسطينيين المقيمين في الخارج.

٣. غياب الآلية الواضحة للرقابة على إدارة عملية توزيع المنح التعليمية والتأكد من تطبيق المعايير المعتمدة في اختيار المرشحين، حتى لدى الجهات التي لديها مثل هذه المعايير مثل وزارة التربية والتعليم العالي.

٤. عدم توفر الفرصة للاستئناف من قبل المرشحين الذين لم يتم اختيارهم على قرارات الجهات المكلفة بالبت في طلبات المرشحين.

٥. عدم اعتماد سياسة نشر المعلومات المتعلقة بالمنح التعليمية من معظم الجهات التي تتولى إدارة هذه العملية، حيث لا تقوم كثير من هذه الجهات بالإعلان عن المنح المتوفرة لديها، والبعض الآخر من هذه الجهات يكتفي بالإعلان عن المنح ولا يعلن أسماء المرشحين الذين يتم اختيارهم لهذه المنح.

٦. عدم الالتزام بمعايير محددة ومعتمدة في إدارة الجامعات المحلية للمنح التي تتولى الإشراف عليها وفتح المجال لتدخل القوى السياسية والأجهزة الأمنية واتحادات الطلبة في ترشيح الفائزين بالمنح واستغلالها في التأثير السياسي.

آليات الحد من مظاهر الواسطة والمحسوبية في توزيع المنح التعليمية

١. تشكيل لجنة مختصة في إطار وزارة التربية والتعليم العالي تعنى بالإشراف والاطلاع وتوفير المعلومات الخاصة بهذا الملف وبشكل خاص كيفية إدارة وتوزيع المنح على أن يشارك في عضويتها ممثلون عن جميع الجهات ذات العلاقة: الجهة المختصة بالإشراف على التعليم في منظمة التحرير الفلسطينية، مجلس الجامعات، ممثلون عن مجالس الطلبة وأولياء الأمور. الخ. الأمر الذي يسهل وجود وتطبيق معايير واضحة ومعتمدة على جميع المنح وعلى المرشحين لها، كما يسهل إخضاع هذه العملية للرقابة والمساءلة من خلال التقارير التي تصدرها هذه الجهة وتعلنها للمواطنين، ويحول دون تدخل العديد من الجهات لتجاوز المعايير المعتمدة. وأن يتم تزويد هذه اللجنة بكامل المعلومات عن المنح التي تقدم من قبل المؤسسات الأهلية بما فيها الجامعات، وكذلك يمكن لهذه اللجنة رصد احتياجات مؤسسات السلطة الوطنية من المنح والبعثات الخاصة بتحسين مستوى أعمالها، كما يمكن لهذه اللجنة أن توفر بنك معلومات خاص بالكفاءات الفلسطينية العلمية وتخصصاتها وخبراتها الموجودة داخل الوطن وخارجه وتشكل عنواناً واضحاً للجهات والأطراف والشخصيات الراغبة في تقديم منح للشعب الفلسطيني.

٢. الإعلان عن كافة المنح التعليمية الداخلية والخارجية، وعن شروط الحصول عليها، وفتح المجال أمام الجمهور للإطلاع على أية معلومات تتعلق بهذا الموضوع.

٣. اعتماد معايير وآليات علنية وواضحة لاختيار الأشخاص المرشحين لنيل المنح تقوم على النزاهة والشفافية، وتمكن غير الفائزين من الاستئناف على قرارات اللجنة.

٤. الإعلان عن أسماء الطلبة الحائزين على المنح مع الإشارة إلى معدلاتهم ومؤهلاتهم، بما يخدم تفادي الواسطة أو المحسوبية القائمة على الانتماء السياسي - الحزبي، أو العلاقات الشخصية وغيرها.

١- موقع وزارة التربية والتعليم العالي

١ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وقائع ورشة عمل حول إدارة المنح التعليمية في مناطق السلطة الفلسطينية، غزة، السبت ١٣ تموز ٢٠٠٤.

الذي يشابهه من حيث المقدار والديمومة، في حين يختلف عنه من حيث استناد التنوع الحيوي إلى الضرورة الطبيعية في حين يستند التنوع الثقافي فضلاً عن الضرورة إلى الحرية الإنسانية.

إن تقدير الإنسان للتنوع الثقافي يعبر عن وعيه بإنسانيته، فالفرد لا يعيش حياته منعزلاً، بل يشاركه في صنع حياته التاريخ البشري بأسره، ويكفي للتحقق من ذلك الالتفات إلى هذه المخترعات التي ترافقنا في كل مكان وتيسر علينا حياتنا في مختلف الظروف.

وتقدير التنوع الثقافي يقي الإنسان شر العصبية التي هي أساس الحروب في العالم، والمراجعة البسيطة لتاريخ الحروب تبين ارتباط كل حرب منها بشكل أو أكثر من أشكال العصبية؛ وقد تشبَّ الحروب طمعاً في نهب ثروات الآخر، أو تكون تحقّقاً فعلياً لهذا النهب والاستغلال؛ وفي الحالين، نجدها متلفعة بايدولوجيا العصبية وثقافة العدوان.

وأخيراً وليس آخراً، يسهم التنوع الثقافي في إثراء الثقافة، ومن أمثلة ذلك ما وقع للثقافة العربية في تفاعلها - بعد الإسلام بوجه خاص - مع الثقافات اليونانية، والسريانية، والفارسية؛ مما أدى إلى ازدهار الحضارة العربية آنذاك؛ ومثل هذا يقال عن الحياة الفكرية العربية الحديثة، وإن تكن للأسف، لم تتجاوز كثيراً الانطلاقة التي تحققت عند تفاعل الثقافة العربية والثقافة الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين.

التنوع الثقافي في المستوى الدولي؛

يواجه التنوع الثقافي خطر الانهيار أمام سيل العولمة الجارف، الذي إذا ترك دون تدخل، أدى بالضرورة إلى ابتلاع ثقافات الدول الأقوى لثقافات الدول الضعيفة، بل إن الدول القوية نفسها تواجه مشكلات أيضاً، ومن أمثلة ذلك أن الأفلام الأمريكية تشكل حوالي 70% من السوق في بلدان الاتحاد الأوروبي، في حين أن نصيب الأفلام الأوروبية في الولايات المتحدة ضعيف للغاية وهو يتراوح بين 2% و5%.

تعرف الثقافة في علم الاجتماع بأنها: "البيئة المصنوعة أي التي يخلقها الإنسان - وهي تنتقل من جيل إلى آخر، متضمنة أنماط سلوك الأفراد المكتسبة عن طريق الرموز، وتشتمل عناصر الثقافة على العلوم، والفنون، والتكنولوجيا، والقوانين، والقيم، والعادات، وغيرها.

إن هذا التعدد الكبير في عناصر الثقافة يجعلها أداة تصنيفية سهلة في المجتمع - أو المجتمعات - بحيث إن الشخص الذي ينتمي إلى فئة يعتبر كل من لا ينتمي إلى تلك الفئة آخر أو من الآخرين؛ وهكذا يمكن أن يعتبر المواطن الفلسطيني نفسه فلسطينياً، أو عربياً، أو مسلماً، أو مسيحياً، أو اشتراكياً، أو أديباً، أو عاملاً، أو غير ذلك؛ ويعتبر كل من لا يشاركه الصفة التي اختارها آخر من الآخرين.

كما يتضح من التعريف أيضاً أن الثقافة ليست صفة بيولوجية أو موروثية، بل هي سلوك مكتسب، يعتمد على البيئة التي يعيش فيها الفرد، أي الأسرة، والمدارس، ومكان العمل، ووسائل الإعلام، وغيرها من المؤثرات؛ وهنا تجدر الإشارة، بوجه خاص، إلى دور المدارس ومناهج التعليم، وذلك لصغر السن التي يمر فيها المتعلم/ة بخبرات التعليم، وطول الفترة الزمنية، وكذلك وجود نظام متابعة لتلك الخبرات وما يتصل بها من قيم وأنماط سلوك.

ومن خصائص الثقافة - أياً كانت - تأثيرها بجماعات المصالح، ومن ثم فإنها - وبخاصة الثقافة المهنية أو السائدة في المجتمع - ربما تجاوزت وضع الدفاع عن الذات، إلى وضع العدوان وحرمان الثقافات الأخرى الأضعف شأناً من نموها الطبيعي، وإلى طمس هويات أصحاب تلك الثقافات، بما يشتمل عليه ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان، مسوغاً بحماية الثقافة المهنية، تبعاً لعلاقات القوة والضعف.

التنوع الثقافي.... ومزاياه؛

ليس من السهل تقديم تعريف دقيق للتنوع الثقافي، ولكن من المعلوم أنه يستند إلى فكرة الاختلاف النوعي بين ثقافة وأخرى؛ ومن الممكن مقارنته بالتنوع الحيوي

وفي المستوى الدولي، تأخر الاهتمام بالتنوع الثقافي، في المستوى الدولي، إلى ما بعد ٢٠٠٠/٩/١١ بقليل، عندما أصدرت اليونسكو "الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي"؛ ويستند هذا الإعلان إلى مقدمة تنص على أن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام؛ ويرفض الإعلان مقولة أن.. "راع الحضارات" أمرًا لا بدّ منه في عالمنا المعاصر؛ ويشتمل الإعلان على ١٢ مادة تنوز على الجوانب الآتية:

■ يتمثل التنوع الثقافي في "الوحدة والتعدّد" لهويات مختلف المجتمعات والجماعات؛ وهو عامل مهمّ في تعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لكل من البلدان المتقدمة والنامية.

■ لا يمكن أن يتحقق تعزيز التنوع الثقافي إلا في إطار احترام الحقوق الأساسية للإنسان؛ ولا يجوز أن يستغل - على سبيل المثال، لحماية العادات والتقاليد التي تنكر الحقوق والحريات الأساسية للمرأة أو الأقليات.

■ يمنح الإعلان صفة تمييزية للسلع والخدمات الثقافية، مثل: الأفلام، وبرامج التلفزيون، والتسجيلات الموسيقية، وما إليها؛ ومن المهمّ خلق الشروط الملائمة لتوزيع هذه المنتجات الثقافية لدورها في الإبداع الإنساني.

■ تعلن الدول، الأطراف في اليونسكو، عن ضرورة إسهام التعاون والحوار الدوليين من خلال المؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، في تمكين المكاسب ذات الصلة بالتنوع الثقافي في مختلف أرجاء العالم.

كما هو الحال مع الإعلانات الأخرى، الصادرة عن وكالات هيئة الأمم المتحدة، يستلزم الأمر صياغة معاهدة داعمة للإعلان، بحيث لا يكفي بتحديد حقوق البلدان في اتخاذ إجراءات في المجال الثقافي، بل يتم توضيح التزاماتها وواجباتها لدعم التنوع الثقافي في العالم؛ وهو أمر يتوقع إنجازه أو إنجاز معظمه في العام الحالي ٢٠٠٥.

بل لا ينبغي أن يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ فمثلما فعلت اليونسكو في ميدان الوعي البيئي ودعم نشره

في ميدان التعليم، ينبغي أن تبذل جهوداً مماثلة في ميدان الوعي بالتنوع الثقافي، ودعم نشره في ميدان التعليم في مختلف البلدان أيضاً، مستفيدة من تجاربها السابقة في هذا الشأن البالغ الأهمية.

الدور الحيوي لمناهج التعليم:

للمناهج دور بالغ الأهمية في ديمومة الثقافة أو تغييرها، وإن يكن هذا التغيير غير سهل نظراً لارتباط المناهج بمصالح الطبقات السائدة في المجتمع، ولهيمنة المناهج الموروثة على أذهان الأفراد ونفوسهم.

ولا تزال مناهج التعليم في البلدان العربية متأثرة بالمناهج التي وضعت في بداية القرن العشرين، في عهد هيمنة الاستعمار والتخلف، وتتصف تلك المناهج برسمها صورته مضخمه زائفة للذات، على حساب الآخر، في داخل البلد وخارجه.

إن العلاقة بين مناهج التعليم والتنوع الثقافي علاقة معقدة، تحتاج إلى دراسات عميقة ومستفيضة، ولكننا نرى من المفيد تقديم بعض الملاحظات بهذا الشأن:

■ عرض ثقافة/ ثقافات الآخر من منظور أصحاب الثقافة وليس من منظور الثقافة السائدة في البلد.

■ الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، باعتبارها معياراً أساسياً في بناء مناهج التعليم.

■ الاشتغال على معالجات مختلف الثقافات للمسألة الواحدة، في مختلف الموضوعات دون تحيز في تلك المعالجات.

■ إبراز الإسهامات الحضارية التي قدمتها للإنسانية الشعوب الأخرى وثقافات الآخرين.

■ إبراز حالات التعاون والمشاركة بين الثقافة المحلية والثقافات الأخرى وما ينتج عن ذلك من إثراء متبادل لدى الطرفين.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
يختتم مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في
الجامعات الفلسطينية

اختتم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان اليوم، الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/٨/٣٠، مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في الجامعات الفلسطينية، وذلك خلال مؤتمر طلابي نظمه في مدينة رام الله. تحدث في المؤتمر، الذي حضرته المجموعات الطلابية المشاركة من ثلاث جامعات فلسطينية في الضفة الغربية، كل من: د. عامر مرعي، نائب رئيس جامعة القدس للشؤون الأكاديمية، الباحث تيسير المصري، والكاتب والصحفي حسن عبد الله.

في بداية المؤتمر، رحب مدير المركز، د. إياد البرغوثي بالمشاركين والضيوف، وتحدث عن فلسفة عمل المركز في قضايا ديمقراطية التعليم، ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم التسامح بين الطلبة والكتل الطلابية. وقال إن المركز يسعى إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان، ومفاهيم التسامح داخل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. وأكد حرص المركز على إحداث حالة من التواصل بين المجموعات التي يعمل معها وبين المركز، ودعا الطلبة المشاركين إلى طرق أبواب المركز متى شاءوا.

من جهته تحدث د. عامر مرعي عن أهمية التعليم العالي في فلسطين. وقال أن هناك عدة أهداف للتعليم منها: تحسين الوضع الاقتصادي للشخص ولبلده، النظرة الاجتماعية للمتعلم، وكسب الطلبة معارف ومهارات جديدة. كما وتطرق للتحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين، وقال أن هناك زيادة في الطلب على التعليم العالي وأن الجامعات لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات. وذكر بعض تلك التحديات مثل: زيادة الفقر وعدم قدرة كافة الراغبين بالتعليم الجامعي على تحقيق رغباتهم، تقادم السياسات التعليمية، وعدم وجود جامعات حكومية بالمعنى الكامل للكلمة، باستثناء جامعة القدس المفتوحة.

ودعا د. مرعي إلى تأسيس صندوق لدعم التعليم العالي، يخصص للطلبة المحتاجين من خلال إجراء مسح اجتماعي لكل حالة على حدة، مهمته تغطية نفقات التعليم للطلاب، على أن يقوم الطالب بتسديد القروض التي حصل عليها بعد تخرجه، والتحاقه بسوق العمل، بشكل يضمن استمرارية عمل هذا الصندوق.

وتحدث الباحث طاهر المصري عن التسامح بين الكتل الطلابية، وقال إن الكتل الطلابية ظهرت على أساس التناقض مع الاحتلال، وليس لمعالجة القضايا الطلابية مع إدارات الجامعات. وذكر أن الطلبة الفلسطينيين هم أكثر الفئات التي دفعت ثمن مقاومة الاحتلال. وتطرق للإشكالات التي واجهتها الحركة الطلابية، وقال إن سعي كل كتلة لنفي الكتلة الأخرى، وليس قبولها والتحاور والتصالح معها،

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يُنهي دورة تدريب مدربين حول حقوق الإنسان

أنهى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، أمس الجمعة الموافق ٢٠٠٥/٨/٢٦، دورة تدريب مدربين حول حقوق الإنسان، شارك فيها عدد من طلبة الجامعات الفلسطينية، وقام بالتدريب عليها عدد من المدربين من طاقم المركز، ومن خارجه. وتأتي هذه الدورة استكمالاً للدورة التي نظمتها المركز بتاريخ ٧/٨/٢٠٠٥ في مدينة رام الله.

وقام المركز بتدريب مجموعة من طلبة جامعات بيرزيت، النجاح الوطنية، والجامعة العربية الأمريكية، على مهارات التدريب، بهدف تمكينهم من امتلاك أدوات التدريب، وتسليحهم بها. وفي نهاية المرحلة الأولى تم اختيار أربعة من المشاركين والمشاركات في الدورة لإعداد المادة التدريبية، والقيام بأعمال التدريب في المرحلة التكميلية.

وفي هذه المرحلة من البرنامج، التي استمرت يومين، قدمت الطالبة المتدربة كاميليا خضر، من جامعة النجاح الوطنية، تدريباً حول حقوق المرأة، وقدمت الطالبة المتدربة آلاء فريد، من جامعة بيرزيت تدريباً حول الحق في حرية الرأي والتعبير، وقدمت الطالبة المتدربة نور قادري من الجامعة العربية الأمريكية تدريباً حول حقوق الإنسان وحقوق المهمشين، فيما قدم الطالب محمد بدارنة من جامعة بيرزيت تدريباً حول الديمقراطية والإدارة السليمة.

وأعلن مدير عام المركز، د. إياد البرغوثي أن مثل هذه الدورات تهدف إلى المساعدة في خلق جيل جديد من المدربين والمدربات على حقوق الإنسان، ومساعدة الفئات الشابة، وبخاصة طلبة الجامعات والخريجين الجدد على فتح آفاق جديدة أمامهم، وزجهم في سوق العمل، وهم مسلحون بأدوات ومهارات معرفية تساعدهم على الاندماج في هذه السوق.

وذكر أن هذه الدورة تأتي في سياق البرامج التثقيفية التي ينفذها المركز لتعريف الفئات المستهدفة بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، وتمكينهم من ثقافتها ومفاهيمها، وتسليحهم بأدواتها المعرفية.

الجدير ذكره أن هذه الدورة نظمت بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية.

الإسرائيلي وتداعياته)؛ شارك فيه عدد من القادة الدينيين والأكاديميين.

افتتح المؤتمر مدير المركز الدكتور اياذ البرغوثي بكلمة أكد فيها على أهمية انعقاد هذا المؤتمر في هذه المرحلة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني، التي تشهد تنفيذ قوات الاحتلال خطة الانفصال عن قطاع غزة من جانب واحد، وإخلاء أربع من مستوطناتها شمالي الضفة الغربية. وقال أن المؤتمر يأتي في ظروف فلسطينية صعبة حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء مستوطناته من قطاع غزة، لكنه يكرس الاستيطان والاحتلال بالضفة الغربية، ومن واجبنا أن نهتم بالكيفية التي سيكون عليها الصراع مع الاحتلال في المرحلة القادمة. ودعا الدكتور البرغوثي إلى بلورة إستراتيجية نضالية مشتركة تجمع مختلف قوى الشعب الفلسطيني لمقاومة الاحتلال، الذي يسعى جادا لحسم معركة القدس والضفة الغربية من طرف واحد. وأوضح أن المؤتمر غاية في الأهمية لمشاركة الصف الأول من القادة الدينيين ونخبة من الأكاديميين الفلسطينيين فيه، وفرصة للتشاور والتعاون، بهدف الحفاظ على السلم الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة. كما وأكد على الطابع العلمي، وليس الديني لهذا المؤتمر، كون المركز ليس الجهة المؤهلة لذلك، فضلا عن عدم دخول مثل هذه المؤتمرات في اهتماماته. وأكد على احترام المركز لجهات الاختصاص في تنظيم المؤتمرات الدينية.

وعقد المؤتمر الذي استغرق يوماً واحداً ثلاث جلسات، شارك في الجلسة الأولى سماحة الشيخ د. يوسف جمعة سلامة، وزير الأوقاف والشؤون الدينية؛ وسماحة الشيخ تيسير بيوض التميمي، قاضي القضاة، وفضيلة الشيخ جمال بواطنة، مفتي محافظة رام الله والبيرة، مندوباً عن سماحة المفتي العام، الشيخ د. عكرمة صبري؛ وترأس الجلسة زهير الدبعي، مدير أوقاف نابلس. وفي الجلسة الثانية شارك كل من: فضيلة الشيخ حامد البيتاوي، رئيس رابطة هيئة علماء فلسطين، فضيلة الشيخ حسن يوسف، عضو القيادة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ وفضيلة الشيخ سعد شرف، خطيب وإمام مسجد الشهداء في نابلس وعضو اللجنة الإعلامية لحركة (فتح)؛ وترأس الجلسة زياد عثمان، عضو الهيئة الإدارية لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. وفي الجلسة الثالثة شارك كل من: الدكتور عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية؛ والدكتور جمال جودة، أستاذ التاريخ في جامعة النجاح؛ وترأس الجلسة سميح محسن، عضو الهيئة الإدارية لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

يقف على رأس تلك الإشكالات. ودعا إلى تحديث أنظمة الجامعات، وحث إدارتها على تعميق مفاهيم الديمقراطية وتعميم أساليبها في صفوف الطلبة، وبين الطلبة والإدارة والمدرسين.

وفي الجلسة الثالثة تحدث الكاتب والصحفي حسن عبد الله عن حرية الرأي والتعبير في الجامعات الفلسطينية. وركز في بداية حديثه على المستويين الطلابي والإداري، فضلاً عن تركيزه على البيئة التربوية المحيطة، كالأسرة، رياض الأطفال، المدرسة فالجامعة.

وتحدث عبد الله عن الرسالة الوطنية والأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، وقال أن هناك علاقة جدلية بين هاتين الرسالتين، فالجامعات تأسست في إطار الرد على سياسة القمع والتنكيل والتجهيل وكم الأفواه التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ويروز توجهات إيجاد بنية مؤسساتية فلسطينية تكون قادرة على بلورة الهوية الوطنية والذود عنها من الطمس والتبديد. كما أن للجامعات دوراً أكاديمياً تهدف الجامعات من خلاله تخريج كفاءات علمية وعملية متخصصة. وأضاف إنه لا يمكن فصل البعدين الوطني والأكاديمي بعضهما عن بعض لأنهما "يجسدان تكاملاً بين الوطني والأكاديمي".

وفي ورقته أيضاً تطرق إلى تجربة الكتل الطلابية ودورها في رفق الحركة الوطنية بالقادة السياسيين والمناضلين، وكذلك دورها النقابي خلال سنوات عملها. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا الدور تراجع خلال السنوات الأخيرة. وأكد على ضرورة النظر إلى هذه التجربة من جانبها الإيجابي والسلبى، بهدف تطوير الوجه المشرق لها، وإقصاء الوجه السلبى.

هذا وقد أدار جلسات المؤتمر عضوا الهيئة الإدارية في المركز، زياد عثمان وسميح محسن.

الجدير ذكره أن مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في الجامعات الفلسطينية، الذي ينفذه المركز، قد بدأ قبل عشرة أشهر في ثلاث جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وهي: بيرزيت، النجاح الوطنية والعربية الأمريكية، وجامعتين في قطاع غزة. وتناول المشروع تدريب ما يزيد عن مائة طالبة وطالب من الجامعات الخمس على قضايا الديمقراطية والإدارة السليمة والتسامح وحقوق الإنسان، بواقع ثمانين ساعة تدريب لكل طالب.

مركز رام الله ينظم مؤتمراً علمياً حول دور القيادات الدينية

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، يوم الاثنين الموافق 29/8/2005، مؤتمراً علمياً في فندق جراند بارك - رام الله، بعنوان (دور القيادات الدينية بعد الانسحاب

يضاف الى ذلك تطور خطير فقد كنا ننظر إلى المدرس باعتباره القدوة والنموذج الذي يحتذى بأخلاقياته وعطائه وسلوكه حيث كانت الدروس الخصوصية تعطى في أضيق نظام ويعلم المدرسة وبدون أن يدفع التلميذ إلى مدرسه أى مبالغ فقد كانت هناك مجموعات تقوية مجانية في المدارس لبعض التلاميذ الذين يريدون مجهودا إضافيا يسهل استيعابهم للمواد ولكن الآن ينظر التلميذ إلى بعض المدرسين بنظرة تتهمهم بالتقصير في المدرسة وبالخروج عن القانون والعرف في الدروس الخصوصية فينعكس ذلك كله على التلاميذ وأصبح كل منهم ينظر إلى مستقبله نظرة أنانية بحثة ويطبق شعار الذي تعلمه عمليا من بعض المدرسين وهو اكسب أكبر قدر من المال بأقل قدر من المجهود وبأسرع وقت ودون النظر إلى القانون والأخلاق .. وتمثل الدروس الخصوصية إحدى القنوات الجديدة لاستنزاف دخل الأسرة.

ان التلميذ هو الوحيد الذي تقع عليه المسؤولية وكذلك العبء في فرض هذه الظاهرة على المجتمع الذي يعيش فيه ويليه في الترتيب المعلم ثم الأسرة، فكثيرا ما نسمع من التلاميذ شكواهم من مدرس الفصل ويجتهدون في ان يجعلوا منه شماعة يعلقون عليها فشلهم وعدم قدرتهم على التحصيل من هذا المعلم بحجة انه ليس كفاؤا ولا يملك الاداة المثلى في توصيل المعلومة عندما يسمع اولياء الامور هذه الشكوى المريعة من ابنائهم سرعان ما يحضرون مدرسا من خارج الفصل بكل مادة بل احيانا مدرسين غير عابئين بالعمل المادي الذي يعتبر حجر الزاوية في مسيرة حياتهم.

وكان من المنتظر علينا هنا ان ننمح الابناء الفرصة لتلو الفرصة ليعملوا عقولهم ويعتمدوا على انفسهم لو كان التلميذ حريصا على مستقبله ومحافظا على وقته وعلى مال ابيه ومحفظا لعقله كي ينشط لما اعتمد على مدرسه الخصوصية وحرص حرصا شديدا على استيعاب معلوماته من مدرس فصله الذي وفرت له السلطة كل متطلباته وأنفقت عليه مثل نظيره في الوظائف الاخرى.

اما المتابعة الاسرية فحدث عنها ولا حرج الاب مشغول معظم يومه لتوفير لقمة العيش والام هي الاخرى مهمومة بتوفير المناخ المناسب لكل افراد الأسرة من اعداد الطعام والشراب والنظافة. لكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد هو من ضحية هذا العبث في نهاية هذا المطاف؟ الضحية هو الطالب الذي يصبح داخل الحصص المدرسية مشتت الذهن فهو في حيرة بين التركيز في المادة العلمية وبين الضغوطات التي تقع على كاهل اسرته.

وللدروس الخصوصية جوانب سلبية عندما يتحول المعلمون والمعلمات إلى آلات تعمل نهاراً في المدارس وليلا في الدروس الخصوصية والبرامج التدريبية فلا يجدون وقتاً للراحة والمطالعة والتحضير فتنعكس جميع هذه الآثار على حياتهم العملية ويصبح همهم الأكبر تحقيق مزيد من الأموال على حساب العملية التعليمية والتربوية. كما أكد أن الدروس الخصوصية لها آثار سلبية على التلميذ والمدرس، كما أن لها أثرا سلبيا على المجتمع والأسرة حيث تؤدي إلي استنزاف الموارد وعدم الاستقرار داخل الأسرة والمجتمع. والاعتماد على الدروس الخصوصية له آثاره السلبية على المستوى التحصيلي للطلبة وتعودهم على الاتكالية.

ومن اجل الوقوف على تجليات هذه الظاهرة سوف نتحدث عنها وعن أبرز مشاكلها :

" هناك فهم خاطئ لفكرة الدرس الخصوصي عند البعض ذلك أنهم يعتقدون أن الطالب لن ينجح بلا درس خصوصي والبعض الآخر أحسن الظن في مسألة الدرس الخصوصي و اعتبره مكملاً لدور المدرسة ... والدرس الخصوصي شخصياً اعتبره إما مفيداً وإما ضاراً فإذا إعتقد الطالب وأهل الطالب أن الدرس الخصوصي بديل عن المدرسة فهذا فهم خاطئ - وصراحة هذا الذي يسيطر على اذهان جزء كبير من الاسر لدينا - والطامة الكبرى تقع حين ينضم الطالب الى الدرس الخصوصي في سبيل الإستغناء عن الدرس. والدرس الخصوصي يكون له فائدة اذا كان مكمل للمدرسة وليس بديلا، الدرس الخصوصي يكون له فائدة إذا كان استاذ الخصوصي يحث الطالب على طاعة الاستاذ في المدرسة وكسب المعلومات من المدرسة، لا كالأستاذ الذي يطلب من الطالب ان يلتزم بما يعطيه هو لا بما تعطيه المدرسة ، وهذا الأمر بلا شك يؤثر سلبا على نسب النجاح في المدارس ، والذي يجب ان يفهم هو ان الدرس الخصوصي هو درس تقوية.

فمن الطلاب من يفهم درس الخصوصي على انه لحل الوظيفة ومنهم من يفهمه على انه للمشاغبه في حصة الأستاذ في المدرسة ثم يأتي الى الدرس الخصوصي للتعلم والفهم، وهذا امر خاطئ، ذلك ان الدرس الخصوصي هو عبارة عن قضية ما لم يفهمها الطالب في المدرسة ثم يأتي الى الدرس الخصوصي في محاولة منه لفهم ما استعصى عليه في المدرسة، وعليه بعد ان يعود الى البيت ان يراجع ما أخذه في المدرسة وفي الدرس الخصوصي.

الدرس الخصوصي احيانا يضم مجموعة من الشباب والصبايا والمراهقين ونحن نعلم حال مجتمعنا وكيف يقف الطالب منتظرا الفته امام المدرسة دون مقدرة منه على مقابلتها، فنجد ان الدرس الخصوصي هو المكان والوحيد المتاح له لذلك، فنجد ان الطالب يذهب الى الدرس التي تتواجد فيه البنات بومع الأسف هناك اناس ييسرون هذا الأمر فيتم الخلط ذكورا واناثا. فبالدرس الخصوصي لا يمكن ان تحوي غرفة لخمسين طالب فيتم توزيع الطلاب على دوامين او اكثر ، فلماذا لا يفصل دوام الشباب عن دوام البنات، ولكن من المؤسف ان البعض يضم الخمسين قسمين واضعا نصب عينيه الإختلاط ، والإختلاط في هذه السن حتما سيؤدي الى مشاكل لا تحمد عقباها. يجب على الطالب ان يفهم ما هو الدرس الخصوصي وماذا يراد به بالضبط، وعلى اساتذت الدروس الخصوصية عدم اطالة درس الخصوصي ، فإذا كان الوقت طويلا ضاع الطالب ، فإذا اعطينا الطالب اربع ساعات كيمياء ورياضيات فمتى سيدرس الاجتماعيات والعربي.

وما لا شك ان الهدف من الدرس الخصوصي هو هدف نبيل والهدف منه هو مصلحة الطالب، لكن الأسلوب المتبع عن غير قصد يمكن ان يؤدي الى نتيجة عكسية يعني ان اي استاذ يعلم خصوصي ينتظر الناتج على احر من الجمر أملا ان ينجح كل الطلاب، هذه خطوة ممتازة ولكن على الأستاذ ان يضع نصب عينيه المحيط والعلاقات الإجتماعية، فإذا اسقطنا الدروس الخصوصية فسيصبح عندنا مشكلة وإذا ابقيناها كما هي فالمشكلة ستظل قائمة.

نحن الآن في بداية العام الدراسي كل ما نأمله الا يؤخر التلميذ عمل اليوم الى الغد وان يواصل دراسته بجهد مكثف وسعي دؤوب حتى ينتهي عامه الدراسي وقد تكلم بالفلاح والنجاح حتى نبني جيلا على اسس سليمة وتشكل منه رجلا منتهى املنا ان يكون امل الحاضر ورجاء المستقبل.

مع بدء العام الدراسي الجديد... أسئلة مؤجله برسم الإجابة

زياد عثمان

معلقة في الهواء او بين السماء والارض .

ايضا ومن ضمن القضايا التي تحتاج الى حوار وتنتظر اجابات شافيه من قبل الادارة العليا في وزارة التربية امتحان المستوى سواء للصف العاشر الاساسي أو للصفوف الاخرى الادنى فمبدأ توحيد الاسئلة على مستوى مدارس المحافظة لتحديد معيار عام لمستوى الطلبة لذات الصف في مختلف المواقع والمدارس مسألة صحيحة تماما .

ولكن يجب ان يكون الطالب وكذلك ذوي الطالب في صورة الفلسفة والاهداف التي تقف وراء مثل هذه الاختبارات، وان لا تخضع للتقديرات والتخمينات كالقول مثلا انها تستهدف فحص المنهاج، وقول آخر فحص قدرة المعلم على شرح المنهاج الجديد وثالث تحديد مستويات الطلاب وتاليا التدخل في اختيار الفرع الذي يجب ان يدخله الطالب بعد الصف العاشر باختصار هناك اسئلة واستفسارات تعكس حالة الغموض القائمة وهو ما تحتاج من الادارة التعليمية العليا في وزارة التربية والتعليم شرح وتحليل وتوضيح توجهاتها وسياساتها للرأي العام بحيث يزول الالتباس وتصبح الامور منجلية وواضحة وتاليا تحظى بقبول ورضى عام على مستوى المجتمع؟

وغني عن القول ان امتحان التوجيهي او الثانوية العامة من القضايا التي تحتل الجدل والنقاش ولا سيما انه ومع تقديم الامتحانات وصدور النتائج تثار الملاحظات النقدية على هذا النظام، والتي تتقاطع في نقطتين رئيسيتين هما: هل نظام التقييم بشكله الراهن (النظام السنوي) هو الشكل الامثل لامتحان الثانوية العامة، علما بان هناك اجماعا عاما في اوساط الطلبة والرأي العام ان هذا النظام مرهق للاهل والطلبة على حد سواء ويحمل الكثير من المحاذير التي تجعل منه نظاما مثيرا للجدل. والقضية الثانية تتعلق بالاسئلة ونظام الاسئلة خصوصا في بعض المناهج، والتي تبدو انها أعلى من مستوى الطلبة، وتكرارها في كل سنة، خلق اعتقادا لدى اوساط واسع في المجتمع ان المسألة مقصوده، وبغض النظر ان كانت مقصوده ام انها عفوية فان المنهجية العامة لنظام الاسئلة في التوجيهي يجب ان تخضع للمزيد من التدقيق العلمي الموضوعي لكي يتم تخليصها من بعض المثالب الخطيرة التي لو ازيلت لن تؤثر على مستوى التقييم العام للطلبة، فلماذا الابقاء على منهجية متقدمه في ظل التوجه العام لدى الوزارة في تحديث انظمة التدريس والدوام والتقييم، وكذلك تحديث وتطوير المنهاج وتأهيل الطواقم التعليمية؟

توجه مطلع شهر أيلول الجاري ما يزيد عن المليون طالب وطالبة الى مقاعد الدراسة، ويمثل هؤلاء الطلبة مختلف المستويات التعليمية في الاساسي والثانوي لعموم المحافظات الفلسطينية، وبمناسبة العام الدراسي الجديد فان هيئة تحرير "تعليم حر" تتقدم الى كافة الطلبة والى اعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الادارات المدرسية والتعليمية بأحر التهاني آمله ان يكون العام الدراسي الجديد عام خير وعطاء وتقدم، وان يعم الهدوء لكي يتسنى للطلبة والمعلمين على حد سواء التنقل في ارجاء وطنهم دون قيود احتلالية ويتمكنوا من الوصول الى مدارسهم دون الحواجز واذلالها لا سيما وان السنوات الخمس الماضية عانى القطاع التعليمي بكل مكوناته معاناة قل نظيرها جراء سياسات الاحتلال القمعية والعقوبات الجماعية التي طالت كل مناحي الحياة والحقت اضرارا جسيمة بالعملية التعليمية.

على اية حال افتتاح العام الدراسي الجديد يفتح المجال مجددا امام الحديث عن قضايا ومساائل تستحق التوقف امامها ومناقشتها خصوصا بعض القضايا التي تسببت في اشكالات العام المنصرم وبقيت معلقة دون حسم. ومن الاسئلة المؤجلة سؤال يتعلق بتغيير نظام التعليم من نظام الفصلين الى نظام الارباع، حيث وخلال النصف الثاني من العام الدراسي المنصرم قررت وزارة التربية والتعليم العالي اعتماد نظام الارباع، وتم ابلاغ الهيئات التدريسية وكذا الطلبة بذلك، ولكن وقبل ان يجف حبر هذا القرار وقبيل الامتحان النهائي المفترض حسب نظام الارباع قامت الوزارة بالغاء القرار وتجميد العمل في النظام الجديد. المثير في الامر ان الوزارة وصانع القرار في الادارة التربوية لم يعلل او يوضح الاسباب والدوافع التي وقفت وراء اقراره منتصف العام الدراسي رغم الاعتراضات الكثيرة تحسبا من الارياقات، ثم التراجع عنه وتجميده دون اعلان الاسباب او دون التوضيح ان التجميد يعني غض النظر عن هذا النظام برمته ام هي عملية توقيت فقط، وعليه فمنذ بداية العام الدراسي الجديد الذي باشره الطلبة مطلوب الاجابة على السؤال، هل سيتم اعتماد نظام الارباع؟

في مطلق الاحوال الوقت لم يفت بعد، ولكن المظلمة ايضا وترك الامور الى نصف الساعة الاخيرة لاعلان القرارات والتغييرات الجديدة امر لا يعد صحيحا لا بالمعنى التربوي ولا بالمعنى الاداري، ولهذا السبب فان الاعلان في الوقت المناسب عن التغييرات الحاصلة والمحتملة وتوضيح الدوافع والاسباب التي وقفت وراء هذه التغييرات، هو امر لا يحتمل التأجيل او التباطؤ ولا يحتمل ايضا ان تبقى الامور

٨٠٠ طالب وطالبة ينتمون إلى خمس مدارس في معزل داخل جدار الفصل العنصري

وأشار إلى أن إدخال الكتب الدراسية ومقاعد الدراسة وكافة اللوازم المدرسية، يحتاج إلى تنسيق مسبق عبر الارتباط الفلسطيني، وعادة ما يحتاج ذلك إلى أسابيع من الانتظار. وقال: إن الجدار العنصري يحرم مئات الطلبة القابعين في مدارسهم المعزولة عن باقي المدارس، من النشاطات المختلفة للمديرية، سواء المسابقات أو الألعاب الرياضية أو الرحلات المدرسية وغيرها. وأوضح زيد، أن عملية إعمار أو زيادة البناء في المدارس الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، وإدخال المواد الخام وفتح العطاءات فيها لا يمكن أن تتم، حيث تمنع سلطات الاحتلال إدخال مواد البناء مما يحول دون توسيع المدارس لتلبية زيادة عدد الطلاب.

وقال زيد: إن المدارس التابعة للمديرية والتي عزلها الجدار العنصري تغطي كافة المراحل حتى التوجيهي العلمي والأدبي، مما يتطلب بشكل مستمر توسيع هذه المدارس وإعادة ترميمها، الأمر الذي ترفضه سلطات الاحتلال. وأوضح أن الإجراءات العسكرية الإسرائيلية ذات أهداف كثيرة، منها إعاقة وتدمير العملية التعليمية وإذلال المواطنين، مؤكداً دعم مديرية التربية والتعليم الكامل للمدارس المستهدفة من قبل الاحتلال. وتطرق إلى مشكلة مدرسة أم الريحان التي تمكنت المديرية أخيراً من إضافة ثلاث غرف صفية بعد عامين من منع سلطات الاحتلال صب سقفها بالباطون.

وأضاف زيد قائلاً: "أثناء ذلك تعرضنا لضغوط كبيرة من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال، الذين اشترطوا رفع سور المدرسة إلى أربعة أمتار ووضع سياج فوقه، مقابل السكوت عن إضافة الغرف الثلاث في المدرسة. وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تمنع حتى اللحظة تشطيب غرف صفية في المدرسة، رغم وجود مشروع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" لتشطيبها، مع العلم أن المدرسة أقيمت عام ١٩٨٢ بترخيص مما يسمى "الإدارة المدنية". ونوه زيد، إلى أن المدرسة التي تقع على طرف القرية بمحاذاة محمية العمرة بالقرب من مجمع ريحان الاستيطاني، تبقى عرضة لاعتداءات المستوطنين وتهديداتهم بقتل المدرسين والطلاب، خاصة عند رفع العلم الفلسطيني، مشيراً إلى أن جنود الاحتلال يؤمنون الحماية للمستوطنين إضافة إلى عمليات الاقترام والاعتداء التي يقومون بها.

جنين: وفا- أكدت مديرية التربية والتعليم في جنين، أن خمس مدارس عزلها جدار الفصل العنصري في محافظة جنين في الضفة الغربية، تعاني ظروفاً صعبة جداً بسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية على بوابات الجدار العنصري. وقال السيد ثروت زيد، مدير التربية والتعليم في جنين "وفا"، إن حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة ينتمون إلى ثلاث مدارس في قرية برطعة، ومدرسة في قرية برطعة وأخرى في قرية أم الريحان، باتوا في معزل عن باقي طلاب المديرية داخل جدار الفصل العنصري.

وأوضح زيد، أن المديرية حاولت تعيين مدرسين في هذه المدارس من نفس المنطقة كي لا يضطروا للمرور يوميا، عبر بوابات الجدار العنصري، لكن الحاجة إلى بعض التخصصات أبقّت تسعة مدرسين من خارج المنطقة للتدريس فيها واثنين من داخل المنطقة يدرسون خارجها، مع العلم أن المديرية تدرك الصعوبات الكبيرة التي تواجههم نتيجة الإجراءات العسكرية الإسرائيلية على بوابات الجدار العنصري.

وقال زيد الذي يسكن في قرية أم الريحان في منطقة يعبد التي عزلها الجدار العنصري، إن المرور عبر بوابات الجدار التي يمر منها يوميا، يعني أن ترفع ملابسك وتدور حول نفسك أمام الجندي المتواجد على البوابة، ومن ثم التفتيش الإلكتروني، وبعد ذلك، قد يسمح لك بالمرور، منوهاً إلى أن هذه الإجراءات تطبق على الجميع، سواء كانوا موظفين أو مواطنين عاديين. أما بالنسبة للنساء فتقوم مجنّدة إسرائيلية بتفتيشهن. وأوضح أن المدرسين الذين يذهبون للتدريس في المدارس الواقعة خلف الجدار يواجهون يوميا المعوقات الإسرائيلية على البوابات، ويتم تأخيرهم بشكل مستمر عن مدارسهم رغم التنسيق مع الارتباط، مشيراً إلى أن أي حدث أو طارئ يحدث في الضفة أو غزة، يزيد من شراسة الإجراءات في بوابات الجدار العنصري، ويشرع الجنود فوراً بالتضييق على كل من يحاول المرور عبرها.

وأفاد زيد، أن الأعياد والمناسبات اليهودية كذلك تعني التضييق على المواطنين ومنع المدرسين من المرور عبر البوابة، وفي مجمل الأحوال فإن المرور ممنوع يوميا، من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة صباحاً. وأكد أن سلطات الاحتلال تمنع منعاً باتاً إدخال المواد الكيماوية للمختبرات العلمية الموجودة في مدارس برطعة عبر البوابة الوحيدة المؤدية إلى القرية، الأمر الذي شل عمل هذه المختبرات، وأضاف حتى الحواسيب والأدوات الكهربائية والمعدات الخاصة بالمدارس لا يمكن أن تسمح سلطات الاحتلال بإدخالها، مما يؤثر سلباً على العملية التعليمية.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطاً بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..



إعلان

استمراراً لجهوده الرامية لتعزيز الحق في التعليم في فلسطين، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن استعداده لاستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعرضون لحقهم بالتعليم للإنتهاك والمساعدة في حلها.

ص.ب. ٢٤٢٤، رام الله، فلسطين

هاتف ٠٢ ٢٩٦١١٨٠ - فاكس ٠٢ ٢٩٦١١٨١

E.mail: rchrs@rchrs.org

Website: www.rchrs.org

انخفاض نسبة التسرب في المدارس إلى ٠,٩%

أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي أن نسبة التسرب من المدارس انخفضت إلى ٠,٩%. جاء ذلك خلال ورشة عمل حول عرض نتائج دراسة تسرب الطلبة من المدارس، التي عقدتها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسف"، وذلك في مقر الوزارة في مدينة رام الله بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٥. وذكرت أن المؤشرات الإحصائية تبين أن نسبة التسرب كانت ما بين (٤.٦%)، في بداية التسعينيات، أي قبل تسلم السلطة الوطنية المسؤولية عن قطاع التعليم. وأضافت أن هذه النسبة كانت مقلقة للغاية، بغض النظر عن مدى دقتها، الأمر الذي تطلب بناء الأجهزة التربوية وإدارات الوزارة ووضع خطط مستقبلية بعيدة المدى، والبدء بالتفكير العلمي الصحيح، من أجل خفض هذه النسبة.

وقالت إن المؤشرات الإحصائية بدأت بالانخفاض في نسبة التسرب، حتى وصلت في نهاية التسعينات إلى ١,٨%، وكانت بالمقارنة مع دول عديدة نسبة معقولة، مبيّنة أن النسبة انخفضت إلى أقل من ١% في عام ٢٠٠٤ بالرغم من المعاناة الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وأشار إلى الاهتمام الكبير الذي أولته أسرة التربية والتعليم في قضية تعليم الإناث، حيث ركزت التربية على افتتاح المدارس الثانوية للإناث في التجمعات السكانية، وذلك بسبب المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، سواء فيما يتعلق بصعوبة التنقل أو الزواج المبكر. وأوضحت أن نسبة التسرب تنخفض في المرحلة الابتدائية، مقارنة بالمرحلة الثانوية، وأن جهوداً تبذل للحد من ظاهرة التسرب من المدارس، وذلك من خلال القانون الذي تمت مناقشته في المجلس التشريعي المتعلق بضمان التعليم الأساسي لكافة الأطفال.

من جانبها، أكدت منظمة "اليونسف" على أهمية هذه الدراسة التي ساهمت بنتائجها في تطوير السياسات التربوية لتقليل نسب التسرب من المدارس، منوهة إلى أن ٤٧% من المستطلعين أكدوا أن نتائج التسرب تعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية.

وأظهرت نتائج الدراسة التي أجريت على عينة في الضفة الغربية، أن أحد أسباب وجود هذه الظاهرة هو التمييز بين الطلبة حسب وضع أسرهم المادي، وأن حوالي ثلث أولياء أمور المتسربين ٣٢,٥%، يعتقدون أن المدرسة تميز بين الطلبة وتميز في تعاملهم مع أولياء الأمور حسب وضعهم المادي، في حين أن ثلثي أولياء الأمور ٦٣,٧% لا يعتقدون ذلك، ويعتقد ٤٥% من أولياء أمور المتسربين أن طلبة المدرسة من الأسرة مرهقة مادياً، وأن ٤٩,٤% يرون عكس ذلك.

وقالت الدراسة: إن أسباب التسرب متعددة ومتشعبة تختلط فيها الأسباب التربوية مع الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فهي نتاج لمجموعة من الأسباب تتفاعل وتتراكم مع بعضها تصاعدياً لتدفع الطالب ويقبول من أسرته إما برضاها أو كأمر واقع إلى خروج الطالب من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية. وأضافت أن هناك عدة أسباب محددة تؤدي إلى التسرب وهي: تدني التحصيل الدراسي؛ عدم الاهتمام بالدراسة؛ الزواج أو الخطوبة؛ ضعف القدرة على الاستيعاب؛ الخروج إلى سوق العمل؛ الرسوب المتكرر؛ الشعور بعدم جدوى التعليم؛ وكبر السن بالنسبة للطلاب.